

برنامج تفصيلي لترتيب استخدام الموارد المالية

الأرجبي: التقدم في تنفيذ الإصلاحات كان له دور كبير في نجاح مؤتمر المانحين

دولية بينت ان المنافع ستتحقق لكلا الطرفين خاصة اذا ارتبط التحرير التجاري بتكامل اسواق العمل. وأكد المتوكل على أهمية إنشاء وحدة ادارية تعمل على توحيد وتنسيق الجهود بين الوزارات والهيئات الحكومية المختصة وفق الاختصاص وفي اطار خطة عمل واضحة.

وقال ان اندماج اليمن في المنظومة الخليجية يسير وفق اربعة مسارات رئيسية تتمثل المسار الاول في التاهيل ومساعدة اليمن على تحقيق الاهداف التنموية وهو ما ركز على الاعداد لمؤتمر المانحين بشكل رئيسي من خلال خطة التنمية وبرنامجهما الاستثماري العام وتعهدهات المانحين ودول مجلس التعاون، وتضمن المسار الثاني موازنة القوانين والتشريعات المتبينة مع مخططاتها في دول مجلس التعاون التي تعمل قوانينها وتشريعاتها لتتوافق مع منظمة التجارة العالمية ومنظمة التجارة الحرة العربية الكبرى.. وبما يساعد على تحرير التجارة وتحرير الاقتصاد بشكل عام وتمكين العمالة اليمنية من حرية الانتقال في اقتصاديات دول المنطقة.

وقال: المسار الثالث تضمن الانضمام التدريجي الى المؤسسات والمجالس المختلفة لدول المجلس، وهذا امره مجلس انضمت اليها اليمن منذ قمة مسقط ٢٠٠١م وهي التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية والشباب، وسوف يتم انضمام اليمن الى منظمة الاستثمارات الصناعية وهيئة المواصلات والمقاييس الخليجية، ويتعلق المسار الرابع بجذب الاستثمارات الخليجية الى اليمن وابداء اليات تلبية متطلبات الاستثمارات الاجنبية في اليمن سواء المنظومة الضريبية او الجمركية او بيئة الاستثمار بشكل عام.

وأشار الى طموح وتطلع اليمن الى مضاعفة الاستثمارات الخارجية من خلال الفرص الاستثمارية المتاحة في كافة مناطق اليمن وليس فقط في المنطقة الحرة بعين.

وأكد المتوكل ان اليمن طلبت مساعدة الاتحاد الاوروبي والبنك الدولي في ايجاد رؤية متكاملة وواضحة حول انضمام اليمن لمجلس التعاون لدول الخليج العربية نظراً للخبرة الطويلة في دمج وضع العسدي من الدول الاوروبية الى الاتحاد الاوروبي.

وقال: طلب المساعدة من الاقتصاد الاوروبي والبنك الدولي تساعد في تكوين رؤية مفيدة لعملية الانضمام وتخصيص الاجابيات من هذا الانضمام وتجاوز السلبيات التي يمكن ان تعوق هذا المسار.



وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور عبد الكريم اسماعيل الارجبي (يسار) ورئيس وفد اليمن الدكتور محمد بن علي العبدالله (وسط) ورئيس وفد الكويت الدكتور محمد بن عبد الوهاب العبدالله (يمين).



وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور عبد الكريم اسماعيل الارجبي (يسار) ورئيس وفد اليمن الدكتور محمد بن علي العبدالله (وسط) ورئيس وفد الكويت الدكتور محمد بن عبد الوهاب العبدالله (يمين).

التنموي لليمن بشكل كبير وسوف يصل في عام ٢٠١١م، الى مائة مليون دولار سنوياً، وستكون بريطانيا أكبر الدول المانحة لليمن. ولفت الى انه سيتم تقييم مستوى التقدم وترتيب استخدام الموارد والمراقبة والمتابعة لنتائج مؤتمر المانحين من خلال عقد اجتماعات دورية بين اليمن ومجتمع المانحين كل ستة اشهر، وعقد مؤتمر مانحين بعد سنتين من الآن.

توحيد الجهود
من جانبه قال الدكتور يحيى بن يحيى المتوكل نائب وزير التخطيط والتعاون الدولي ان اندماج اليمن في مجلس التعاون لدول الخليج العربية سيحقق منافع وفوائد اقتصادية لكلا الطرفين، وان تلك المنافع والفوائد لن تقتصر على الدولة الاقل تنمياً، كما ان الدراسات العلمية والمنهجية التي اعادت من قبل منظمات

نجاح الانتخابات الرئاسية والمحلية الاخيرة كان له صدى كبير جداً في العواصم الأوروبية وأمريكا وكندا التي زارها قبيل المؤتمر. وقال: ان الانتخابات كانت تجربة متميزة في المنطقة، ويبدو الانتخابات فإن فرص نجاح المؤتمر ربما كانت اقل مما هي عليه الآن. ولفت الى ان حضور فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية على رأس وفد اليمن الى المؤتمر، والتزامه بالإصلاحات واعلانه انضمام اليمن لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، ساعد كثيراً على نجاح مؤتمر لندن. وجدد تأكيداً على ان البرنامج الاستثماري العام الذي تم اعداده لأول مرة في اليمن تمير بمنهجية مستطورة وبني على سياسات ومعايير متعارف عليها، وأولويات واضحة.



وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور عبد الكريم اسماعيل الارجبي (يسار) ورئيس وفد اليمن الدكتور محمد بن علي العبدالله (وسط) ورئيس وفد الكويت الدكتور محمد بن عبد الوهاب العبدالله (يمين).

صنعاء جمال مجلد
اعلن الاخ عبد الكريم اسماعيل الارجبي وزير التخطيط والتعاون الدولي ان الحكومة تعمل حالياً على اعداد برنامج تفصيلي لترتيب استخدام الموارد المالية التي حصلت عليها اليمن في مؤتمر المانحين بلندن وفقاً لأولويات البرنامج الاستثماري العام لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر ٢٠٠٦-٢٠١٠م، وهي قطاعات تنمية الموارد البشرية، والتنمية الريفية والخدمات الاساسية.

وقال الارجبي في افتتاح ندوة مؤتمر المانحين- قراءة واستقراء، التي نظمتها أمس منتدى التنمية السياسية بالتعاون مع مؤسسة فريدرش ايبرث الألمانية ان الحكومة بصدد ايجاد الية عمل لتنفيذ المشاريع التنموية في الوقت المحدد ومواصلة ترتيب هذه المشاريع مع مصادر التمويل وسياسات واليات عمل الدول والمؤسسات المانحة لتحقيق ال اثر المرجو من استخدام الموارد.

واكد الاخ الوزير ان الحكومة لديها رؤية عملية واضحة لاستخدام الموارد المالية تعتمد على اسناد تنفيذ المشاريع الى اليات حكومية متمثلة في الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع التشغيل العامة وبرنامج الطرق الريفية، ومشروع تطوير التعليم الاساسي نظراً لطاقاتها الاستيعابية الكبيرة واعتمادها على افضل السياسات والممارسات المتعارف عليها دولياً.

واوضح ان هذه الليات صرنة وملائمة وممتازة ويتم دعمها من قبل مجتمع المانحين. وكشف الارجبي عن ان اليمن تمكنت من الحصول على مبالغ اكبر مما تم الاعلان عنه في مؤتمر لندن وهي ٤,٧ مليار دولار لأنه لم يتم احتساب المبالغ المتوقعة من المصادر المختلفة مثل الصادق الخليجية التي عادة ما تمول الأنشطة الامتانية في اليمن كالصندوق السعودي، والصندوق الكويتي، وصندوق ابوظبي، كما لم يتم تحديد حجم الدعم الذي ستقدمه الحكومة الأمريكية لليمن كونه يعتمد على فوائض الإنتاج الزراعي الأمريكي التي ترتفع وتنخفض.

وقال: ان معظم الدعم الذي تقدمه الحكومة الأمريكية يمر حالياً عبر صندوق تحدي الألفية، حيث تربط الحكومة الأمريكية الدعم الذي تقدمه للبلدان النامية بعدة معايير، ونحن نشعر ان اليمن لديها فرصة كبيرة تكاد تكون شبيهة مؤكدة للشاهل للصندوق عندما تتقدم اليمن قريباً بطلب رسمي للتاهل.

واكد ان اجمالي التعهدات المقدمة لليمن من الدول والمؤسسات المانحة ستصل الى حوالي ٥,٥ مليار دولار. وأشار الى ان التقدم الذي احرزته اليمن في تنفيذ الإصلاحات كان له دور كبير في نجاح مؤتمر المانحين

وقال: طلب المساعدة من الاقتصاد الاوروبي والبنك الدولي تساعد في تكوين رؤية مفيدة لعملية الانضمام وتخصيص الاجابيات من هذا الانضمام وتجاوز السلبيات التي يمكن ان تعوق هذا المسار.

وقال: طلب المساعدة من الاقتصاد الاوروبي والبنك الدولي تساعد في تكوين رؤية مفيدة لعملية الانضمام وتخصيص الاجابيات من هذا الانضمام وتجاوز السلبيات التي يمكن ان تعوق هذا المسار.

وزير العدل يستعرض التجربة اليمنية في مكافحة الفساد

في ندوة قانونية عربية بالقاهرة
أكد وزير العدل، غازي شايغ الاغبري، ان الفساد بات ظاهرة عالمية ويتسبب باتار صارمة على المجتمعات الفقيرة والغنية ويؤدي الى تقويض سيادة القانون والى انتهاكات لحقوق الانسان وانتشار الجريمة المنظمة وبالثالي تهديد الامن البشري والقومي.

جاء ذلك في ورقة عمل قدمها وزير العدل حول تجربة الجمهورية اليمنية في منع ومكافحة الفساد في الندوة القانونية الوزارية العربية لمكافحة الفساد التي عقدت في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة.

وأكد الوزير ان الفساد وتأثيره السلبى على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للشعوب. يشكل عقبة كبرى امام التنمية وتخفيف حدة الفقر. مبيناً انه اذراكا لتلك الآثار اثيرت الجمعية العامة للامم المتحدة بالتصدي لهذه الظاهرة من خلال اقرارها بالحاجة الى ايجاد صك دولي فعال لمنع ومكافحة الفساد وذلك بإصدارها القرار ٦١/٥٥ في ٤ ديسمبر ٢٠٠٥م والذي انشأت بموجبه لجنة متخصصة للتفاوض بشأن هذا الصك القانوني.

وأستعرض الوزير الاجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة اليمنية لمنع ومكافحة الفساد قبل المصادقة على هذه على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد وذلك من منطلق ادراك الجمهورية اليمنية لخطورة ظاهرة الفساد مبكراً وادراكها من مصادره ومنع ومكافحة الفساد وحماية المال العام أهمية كبرى لدى القيادة السياسية بزعامة فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية خصوصاً منذ إعادة تحقيق الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٥م والقضاء، على مؤامرة محاولة الانفصال في ١٩٩٤.. حيث شرعت الحكومة بدءاً من العام ١٩٩٥م بتنفيذ برنامج شامل للإصلاح المالي والاداري والقانوني استهدف إصلاح الاختلالات في منظومة حماية المال العام واتخاذ التدابير اللازمة لمنع الفساد ومكافحته. موضحاً في هذا الصدد تلك الإصلاحات والاجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة وتوسعت مستوى تفعيل القانون والالتزام بدعم وتعزيز مقومات استقلالية الاجهزة القضائية وتحسين مستوى الخدمات المقدمة ورفع فعاليات اجراءاتها وتبسيطها الي جانب النهوض بدور المؤسسات الاعلامية في الكشف عن المخالفات والتجاوزات ووضعها تحت سلطة الاجهزة الرقابية والقضائية ومستوى الوعي العام بمخاطر اضرار الفساد ومشاركة المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني في محاربه وسن البيات متقدمة وفعالة للتأكد من نزاهة وكفاءة مرشحي الادارة العليا وتحسين السياسة المالية وتطوير الخدمة المدنية.

وأشار وزير العدل الى انه تم الاستئناس بتجارب الاشقاء الاصدقاء في هذه المجالات مع التأكيد على خصوصية التجربة اليمنية. لافتاً الى انه بهدف تفعيل الجانب الرقابي والقضائي في مواجهة جرائم الفساد تم تطوير وتعزيز الاجهزة اللازمة لحماية المال العام مثل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ومحاكم ونيابات الاموال العامة وتعزيز قطاع قضائياً الدولة بوزارة الشؤون القانونية. وأفاد انه يجري حالياً مناقشة مشروع قانون جديد للمناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية سيتم بموجبه إنشاء اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات وهي لجنة مستقلة تتمتع بالخصخصة الاعتبارية ويكون لها الاستقلال المالي والاداري وتتبع مجلس الوزراء... مبيناً ان الهدف من انشاء هذه اللجنة تحقيق العدالة والمساواة بين المتنافسين وتعزيز النزاهة والشفافية وتقوية الكفاءة الاقتصادية في اعمال المناقصات والمزايدات.

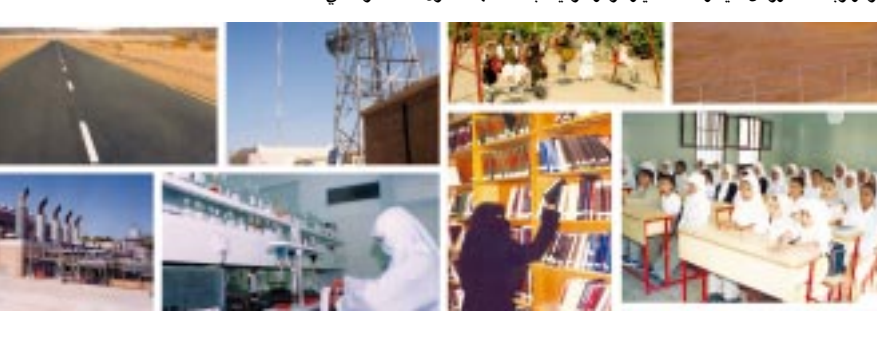
وذكر الاخ الوزير ان الجمهورية اليمنية كانت من أوائل الدول الموقعة على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد في العام ٢٠٠٢م وصاقت عليها في ٢ أغسطس ٢٠٠٥م. هذا وقد دعا المشاركون في ختام أعمال الندوة والتي عقدت بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة على مدى يومين بمشاركة اليمن بوفد رأسه غازي شايغ الاغبري وزير العدل الدول العربية غير المصادقة على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد بالمصادقة عليها.

آليات تنفيذ شفافة بالتعاون مع المانحين البدء في بلورة برامج عملية لنتائج مؤتمر المانحين على ضوء الخطة الثالثة للتنمية

مجلس التعاون الخليجي ٢,٣ مليار دولار وهي تعادل ٥٠٪ من اجمالي التعهدات. وتتمثل خطط وبرامج وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خاصة قطاع التعاون الدولي في المرحلة المقبلة في تعزيز علاقات بلاديا في المجال التصويبي مع البلدان الصديقة في آسيا كالصين واليابان وكوريا الجنوبية حيث ان هذه البلدان ابنت اهتماماً بتحويل مشاريع تنموية كبيرة لم تحصل على تمويلات ضمن البرنامج الاستثماري المقدم بمؤتمر المانحين بلندن.

ويقول المهندس هشام شرف وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع التعاون الدولي: ان التحركات نحو الدول الاسيوية ياتي استكمالاً لنتائج المؤتمر بلندن. كما ان هناك فرصاً كبيرة لليمن للحصول على تمويلات مالية ميسرة بالإضافة الى ما حصلت عليه في مؤتمر لندن عبر علاقاتها مع بنوك التصدير والاستيراد والتنمية في بعض البلدان الاسيوية التي تحظى بنسب فائدة بسيطة اضافة الى وجود الشركات الكبيرة والعلاقة والمؤهلة في تلك الدول لتنفيذ مشاريع بنى تحتية بتكاليف معقولة وجودة عالية. وستقدم بلاديا لهذه الدول دراسات ومقترحات المشاريع التي تجد اهتماماً من شركاتها حيث ان معظم بنوك التصدير والاستيراد وبنوك التنمية في هذه الدول تتفاوض على تمويلات مشاريع محددة تكون شركاتها قد ابنت اهتماماً بها و دخلت في مناقصات مثل هذه المشاريع وبالتالي فإن الجانب اليمني يمكنه خلال الفترة المقبلة ان ينزل مناقصات عالمية لتنفيذ مشاريع استثمارية، وتدخل شركات اسويوية فيها مدعومة بتمويلات من بنوك التنمية فيها لصالح اليمن.

وحول متطلبات المرحلة المقبلة يؤكد الخبير الاقتصادي الدكتور طه الفيسل انها في اتجاهات متعددة في مقدمتها تنفيذ مطالبات الرئيس بفتح حساب خاص للتعهدات التي تمت في المؤتمر. بحيث تديره لجنة او صندوق للمانحين.. ويشير الى ان الخطوة الثانية تتمثل في تشكيل لجنة حكومية متابعة امريين اساسيين الاول ما تعهدت به الدول المانحة، وابداء اليات لكيفية انفاق هذه المبالغ في مشاريع الخطة الخمسية الثالثة ٢٠٠٦-٢٠١٠م، وأكد على ضرورة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية التي التزمتم بها اليمن سواء في الجانب التشريعي والتنظيمي او الجانب المؤسسي.



مجلس التعاون الخليجي ٢,٣ مليار دولار وهي تعادل ٥٠٪ من اجمالي التعهدات. وتتمثل خطط وبرامج وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خاصة قطاع التعاون الدولي في المرحلة المقبلة في تعزيز علاقات بلاديا في المجال التصويبي مع البلدان الصديقة في آسيا كالصين واليابان وكوريا الجنوبية حيث ان هذه البلدان ابنت اهتماماً بتحويل مشاريع تنموية كبيرة لم تحصل على تمويلات ضمن البرنامج الاستثماري المقدم بمؤتمر المانحين بلندن.